



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
في افتتاح الدورة العشرين للجنة القدس

مراكش، 15 ربيع الأول 1435هـ الموافق 17 يناير 2014م

في ما يلي نص الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس لجنة القدس، في افتتاح الدورة العشرين للجنة القدس يوم الجمعة 17 يناير 2014 بمراكش:

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الأخ السيد محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،

معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي،

أصحاب السمو والمعالي،

يحيى لي، في البداية، أن أرحب بكم في بلدكم الثاني، المغرب، للمشاركة في الدورة العشرين للجنة القدس.

وتأتي هذه الدورة في ظل تراجع ملحوظ، في التضامن مع القضية الفلسطينية، سواء من حيث الدعم السياسي والمالي، أو على المستوى الإعلامي.

غير أن انعقاد هذا الاجتماع يعد خيراً لبلدنا المشترك، في مواصلة الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وعن الهوية العربية والإسلامية للقدس الشريف.

كما يشكل مناسبة سانحة للتشاور والتنسيق بشأن ابتكار الوسائل الملائمة، لمواجهة السياسات العكوانية على الشعب الفلسطيني الصامد، والمخصصات الاستيعابية، والانتهاكات التي يتعرض لها الحرم القدسي الشريف، والمسجد الأقصى المبارك.

بل إننا نريده فرصة سانحة لبلورة مواقف موحدة، من شأنها المساهمة بفعالية في مسار السلام.



فمنذ آخر دورة للجنة، لم نقف مكتوف الأيدي، غلّا أن قضية القدس أمانة علمنا عاتقنا جميعاً، حيث جعلناها في نفس مكانة قضيتنا الوصية الأولى، وأحد ثوابت سياستنا الخارجية.

كما أننا في لجنة القدس نعتبر أن الدفاع عن هذه المدينة السليبية، ليس عملاً ظرفياً، ولا يقتصر فقط على اجتماعات اللجنة. وإنما يشمل بالنصير شركائنا الدبلوماسية المؤثرة، والأعمال الميدانية الملموسة داخل القدس التي تقوم بها وكالة بيت مال القدس الشريف، باعتبارها آية تابعة للجنة.

ومن هنا، فإن حماية المدينة المقدسة من مناصات التهويد، ودعم المراقبين بها، لن يتأثر بالشعارات الفارغة، أو باستغلال هذه القضية النبيلة كوسيلة للمزايدات العقيمة.

بل إن الأمر عظيم وجسيم، يتصلب الثقة والمصداقية، والحضور الوازن في مجال الدفاع عن المقدسات الإسلامية.

كما يقتضي بلورة مقترحات جدية وعملية، والإقدام على مبادرات واقعية، مع ضمان وسائل تنفيذها، وآليات تمويلها. غلّا أن القضية الفلسطينية، بما فيها القدس الشريف، هي قضية الأمة الإسلامية جمعاء. أصحاب الفخامة والسمو والمعالي،

إن رئاسة لجنة القدس ليست حصة أو جاهلاً، وإنما هي أمانة عظيم، ومسؤولية كبرى، أمام الله والتاريخ. لذا، ما فتئنا نكسر جهودنا، بتشاور مع أشقائنا وشركائنا، للدفاع عن الصابع العربي والإسلامي للقدس، وصيانة هويتها الحضارية، كملك للديانات السماوية، ورمز للسلام والتعايش بين الثقافات.

كما نواصل مساعيها ومشاوراتها الدبلوماسية، في مختلف العواطف والمناسبات، تحت العيتمع الدولي، على قنصل مسؤولياته كاملة تجاه معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق.

وفي هذا الصدد، عبرنا، مؤخرًا، لقداسة البابا ولأمين العام للأمم المتحدة، عن انشغالنا العميق، بخصوص عزم الفاتيكان توقيع اتفاقية مع إسرائيل، حول الوضع القانوني لممتلكات الكنيسة في القدس المحتلة.

وقد أكدنا أن من شأن إبرام هذه الاتفاقية إضفاء شرعية على ممارسات سلطات الاحتلال، فضلاً عن كونها تشكل انتهاكاً للقرارات الدولية، المتعلقة بعدم المس بالوضع القانوني للقدس.



كما لم نخر جهدا لدفع منظمة اليونسكو، للتصدي لخرق إسرائيل للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية التراث الثقافي، والحفاظ على المواقع التاريخية والمعالم الدينية والحضارية بالقدس المسجلة ضمن التراث العالمي المهلك بالخطر.

ولأن المساعي الدبلوماسية، على أهميتها، لا تكفي وحدها لتغيير الوضع على الأرض، فقد حرصنا على تعزيز عمل لجنة القدس بتكثيف وكالة بيت مال القدس الشريف لأعمالها الميدانية، التي لها أثرها المباشر والملموس في تحسين ظروف عيش المقدسيين.

وفي هذا الصدد، قامت الوكالة، تحت إشرافنا، بإيجاز العديد من الأوراش التي تهدف للنهوض بالتنمية البشرية لأهل القدس، لتوفير سبل العيش الكريم لهم، ولحصر صمودهم في وجه المضايقات الرامية لدفعهم لمغادرة أرضهم وممتلكاتهم بالمدينة المقدسة.

وتجسيدا لالتزامنا التضامني الصالح معهم، تبذل الوكالة، بتعاون مع مختلف المؤسسات الرسمية بالدول الإسلامية، والمنظمات الأهلية لدعم القدس بمبادرات مدووبة للنهوض بقصاع التعليم والتكوين، وإدخال من خلال صيانة المؤسسات التربوية، وشراء المباني وتحويلها إلى مدارس، وتشجيع تمدرس الأطفال.

كما تقوم بتحفيز الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل القار، وفرص الشغل، وإصلاح وتجهيز المرافق الصحية، وإيجاز البرامج السكنية، وتوفير المرافق الاجتماعية والثقافية، خاصة لفائدة الشباب.

ونحرص بالذات ترميم المركز الثقافي المغربي، بقلب المدينة المقدسة، الذي تم إيجازه بتمويل كامل من المغرب.

وفي مجال الحفاظ على الموروث الديني والثقافي للقدس، تعمل الوكالة جاهدا على صيانة المسجد الأقصى المبارك، وباقي الأماكن المقدسة والمعالم الحضارية.

كما تسعى للتصدي لإغلاق المؤسسات الفلسفينية السيوية، ولمصادرة الأراضي والممتلكات بهذه المدينة السليبة.

ومواصلة لهذا النهج التضامني، فقد قامت وكالة بيت مال القدس الشريف ببلورة مخطط خماسي للفترة الممتدة من 2014 إلى 2018.



ولتوفير شروط النجاح لهذا المخصص، فقد حرصت الوكالة على إعداد دراسة دقيقة لمختلف المشاريع التي نعتمز إنجازها، مع تحديد آجال تنفيذها، ووسائل تمويلها.

غير أن صموحنا يتجاوز بكثير الإمكانيات الحكومية، التي تتوفر عليها الوكالة، بسبب ضعف المساهمات المنتخضة في ميزانيتها.

لذلك ندعو للتعينة القوية لوسائلنا وإمكاناتنا الخاتية، وتسخيرها للدفاع عن المدينة المقدسة، باعتبارها قضية الأمة الإسلامية جمعاء.

وبموازاة مع عمل هذه الوكالة، أقدمنا بتنسيق مع السلطنة الوهنية الفلسفينية، على إقامة مستشفى ميداني بقصاع غزة، يشمل جميع التخصصات لتقدير المساعدات الضبية لأشقائنا الفلسفنيين، فبسيكنا لتضامننا الموصل معهم، ومساهمة في التخفيف من معاناتهم.

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي،

ينعقد لقاؤنا هذا في سياق مصبوع بإجماع دولي على ضرورة توفير المزيد من الدعم لعملية السلام. وفي هذا الصدد، نود الإشادة بالجهود الكؤوبة التي تبذلها الإدارة الأمريكية، بتوجيه من فخامة الرئيس باراك أوباما، وبإشراف كاتب الدولة في الخارجية، معالي السيد جون كيري، والتي خلقت دينامية بناءة في مسار السلام.

غير أن فجاح هذه الدينامية، يبقى رهينا باعتماد مقارنة شاملة، نهم كل قضايا الحل النهائي، وفق مرجعيات واضحة، وفي أفق زمني محدد.

وإننا ندعو لتعزيز جو الثقة بين الأطراف المعنية، من خلال الإمتناع عن كل الممارسات الاستفزازية التي من شأنها نفس هذا المسار، والتخلي بالواقعية وروح التوافق، الكفيل بنجاح المفاوضات.

وفي نفس السياق، يتعين التحلي باليقظة، وتضافر الجهود، لقصع الصريق أمام جماعات التصرف والصلامية، التي تحاول استغلال القضية النبيلة للدفاع عن القدس، لنشر العنف والإرهاب بالمنطقة.

وأمام هذا الوضع، ينبغي توجيه العمل العربي والإسلامي المشترك، وتوحيد الصفوف، وانتهاج أساليب مبتكرة، بالإسهام البناء في فبسيك إعادة السلام.



لذا ندعو لنهج استراتيجي عملية وناجعة، تقوم فيها لجنة القدس بحور حاسم كآلية دائمة لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الإطار، يجب التشديد على أن القدس هي جوهر القضية الفلسطينية، وأنه لا سلام بدون تحديد الوضع النهائي للقدس الشرقية، كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

كما أن تحقيق السلام رهين بتنفيذ إسرائيل لالتزاماتها، ولا سيما منها خارطة الصيرق، التي اعتمدها الرباعي الدولي، وأقرها مجلس الأمن فضلا عن الآفاق التي تفتحها مبادرة السلام العربية.

وبقدر ارتياحنا لمنح فلسطين حصة دولة مراقب غير عضو بالأمر المتحدة، فإننا ندعو لتفعيل جميع القرارات الأممية ذات الصلة بالقدس والقضية الفلسطينية عموما.

ويظل حجر الزاوية في تقوية الموقف الفلسطيني، هو تحقيق مصالحة وهضبة فلسطينية صالحة، قوامها وحدة الصف الفلسطيني، بقيادة السلطة الوطنية الشرعية، برئاسة أخيها محمود عباس أبو مارن، الذي نؤكد دعمنا للجهد الذي يبذلها في خدمة الشعب الفلسطيني الشقيق.

مصالحة بناءة تضع المصالح العليا للشعب الفلسطيني فوق كل اعتبار؛ وفي صليعتها إقامة دولته المستقلة، على أرضه العسرة، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش في أمن وسلام ووثم مع إسرائيل.

وإذ نؤكد أن القدس السليبة ستظل في صدارة انشغالاتنا، وفي صميم وجدان شعوبنا الإسلامية، فإننا نسأل الله تعالى أن يمدنا بعونه وتوفيقه لنصرة القضايا العادلة لأمتنا، وصيانة مقدساتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".